في التميز التشغيلي والحوكمة.. تعكس متانة أنظمتها في الإدارة واستدامة الأعمال وأمن المعلومات وجودة الخدمات المقدمة للعملاء

«زين الكويت» ترتقي بمنظومة الاعتمادات الدولية إلى 7 شهادات «آيزو»


نواف الغربللي



الغربللي: الجودة والحوكمة والامتثال استثمارات إستراتيجية للنمو والابتكار وبناء الثقة في الاقتصاد الرقمي

أعلنت زين الكويت، عن رفع عدد شهاداتها الدولية المعتمدة من الأيزو (ISO) إلى 7 شهادات عالمية، في إنجاز يعكس نجاح الشركة المستمر في ترسيخ التميز التشغيلي وتعزيز منظومة الجودة والحوكمة والامتثال المؤسسي وفق أعلى المعايير الدولية.

وأفادت الشركة بأن هذا الإنجاز يبرز متانة أنظمة الإدارة المعتمدة، والتزامها المتواصل بتطوير الكفاءة التشغيلية، وتعزيز ثقافة التحسين المستمر، وتقديم تجارب وخدمات ترتقي إلى تطلعات العملاء وتواكب المتغيرات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا والاتصالات.

وجددت زين الكويت 4 شهادات رئيسية بعدما اجتازت عمليات تدقيق شاملة لإعادة الاعتماد أجرتها جهة خارجية مستقلة ومعتمدة، تحققت من مطابقة أنظمتها الإدارية للمعايير الدولية، وهي: شهادة ISO 9001:2015 لإدارة الجودة، شهادة ISO 14001:2015 للإدارة البيئية، شهادة ISO/IEC 27001:2022 لإدارة أمن المعلومات، وشهادة ISO 45001:2018 لإدارة الصحة والسلامة المهنية.

وحافظت الشركة على شهادتين دوليتين هما: ISO/IEC 20000-1:2018 لإدارة خدمات تقنية المعلومات، وISO 22301:2019 لإدارة استمرارية الأعمال، وانضمت إليهما أحدث شهاداتها ISO 37301:2021 لإدارة الامتثال، لتغطي الشهادات السبع المفاصل الأساسية في منظومتها التشغيلية والإدارية.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة زين الكويت نواف الغربللي: في «زين» ننظر إلى الحوكمة والامتثال والجودة كاستثمارات استراتيجية تؤسس للثقة وتحمي استدامة الأعمال وتعزز القدرة على النمو على المدى الطويل، فالشركات التي تبني أنظمتها المؤسسية على أسس راسخة من الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر والتحسين المستمر، قبل أن تفرضها التحديات أو المتغيرات السوقية، هي الأكثر جاهزية لمواجهة التغيرات والأزمات والأكثر قدرة على خلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

وأوضح الغربللي قائلا: إن رحلة زين نحو تعزيز مكانتها كشركة تكنولوجيا متكاملة لا تقتصر على تقديم حلول رقمية مبتكرة فحسب، بل ترتكز أيضا على بناء منظومة مؤسسية عالمية المستوى تقوم على الامتثال والحوكمة والتميز التشغيلي، فنحن نقدم اليوم طيفا واسعا من حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأسلوب الحياة الرقمي، وهذا الاتساع يفرض علينا نهجا جاهزا للمستقبل، قوامه أفضل الممارسات الدولية والتحسين المستمر ووضع العميل في مركز القرار.

وأضاف: مع تسارع التحول الرقمي وارتفاع توقعات العملاء، تصبح الجودة والمرونة التشغيلية وأمن المعلومات عناصر استراتيجية تشكل أساس النمو المستدام وتعزز ثقة جميع أصحاب المصلحة.

وتابع قائلا: حصولنا على هذه الشهادات يعكس نضج أنظمتنا المؤسسية وقدرتنا على إدارة المخاطر بكفاءة، وتوفير بيئة عمل آمنة، وحماية البيانات، وضمان استمرارية الأعمال، إلى جانب تقديم خدمات موثوقة وعالية الجودة، وهذا الإنجاز يؤكد التزام فرق العمل في زين بثقافة التحسين المستمر والابتكار، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لدعم مسيرة التحول إلى شركة تكنولوجيا رائدة في المنطقة.

وبين الغربللي بقوله: ان منظومة الجودة تشكل إحدى الركائز الأساسية لإستراتيجية الشركة الرقمية، لما توفره من إطار مؤسسي يعزز كفاءة العمليات، ويرفع مستويات الحوكمة والامتثال، ويسرع عملية اتخاذ القرار، ويدعم موثوقية الخدمات والحلول الرقمية المقدمة للأفراد وقطاع الأعمال والجهات الحكومية، فالالتزام بالمعايير العالمية لا يقتصر على تحقيق الاعتمادات الدولية، بل يمتد ليشكل منهجية متكاملة لإدارة الأداء، وتعزيز الابتكار، وتحسين تجربة العملاء بشكل مستدام.

وتنسجم الشهادات الدولية التي حصلت عليها الشركة مع جهودها المستمرة في تعزيز الحوكمة المؤسسية والشفافية والامتثال التنظيمي، بما يضمن توافق عملياتها مع أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات التنظيمية المتطورة، ويساعد هذا النهج على تعزيز ثقة المستثمرين والشركاء والعملاء، وتهيئة بيئة أعمال أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

ويستند نجاح زين في المحافظة على مستويات عالية من الجودة إلى استثمارها المستمر في تطوير الكفاءات الوطنية ورفع جاهزية فرق العمل، من خلال برامج التدريب والتأهيل المهني وتبني ثقافة مؤسسية تشجع الابتكار والتعلم المستمر، وقد أسهم ذلك في ترسيخ مفهوم الجودة كجزء أصيل من الممارسات اليومية داخل مختلف إدارات الشركة.

ويعزز هذا التقدم في التميز التشغيلي لعمليات الشركة سلسلة النجاحات التي حققتها زين على صعيد الاستدامة والمسؤولية المؤسسية، حيث تواصل الشركة دمج أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن استراتيجيتها التشغيلية، ويعكس ذلك التزامها بتحقيق قيمة طويلة الأمد للمجتمع والاقتصاد، بالتوازي مع مواصلة تطوير البنية الرقمية والخدمات التكنولوجية المبتكرة التي تدعم رؤية الكويت للتحول الرقمي.

وعلى مدار أكثر من ثلاثة عقود، واصلت زين الكويت تطوير منظومة الجودة لديها بدءا من أولى شهادات الأيزو التي حصلت عليها في مجال إدارة الجودة، وصولا إلى تبني مجموعة متكاملة من المعايير الدولية التي تشمل أمن المعلومات واستمرارية الأعمال والإدارة البيئية والامتثال المؤسسي، ويؤكد هذا السجل الطويل من الإنجازات حرص الشركة على المحافظة على أعلى مستويات الأداء والتميز المؤسسي.

وتواصل «زين الكويت» التزامها بالمعايير الدولية بما يتكامل مع جهود مجموعة زين الأوسع لتعزيز الحوكمة المؤسسية والشفافية وممارسات الأعمال المسؤولة، انسجاما مع استراتيجيتها «4WARD التقدم بغاية»، فقد حظيت هذه الجهود بتقدير عالمي تمثل في ترقية تصنيف مجموعة زين في معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) لدى مؤسسة MSCI إلى مستوى «AA»، لتصبح الشركة الأعلى تصنيفا في الكويت على مستوى جميع القطاعات المشمولة بتقييم المؤسسة.

كما ارتفع تصنيف المجموعة إلى أعلى مستوى «A» في تقييم التغير المناخي لعام 2025 الصادر عن منظمة الإفصاح عن الكربون (CDP)، لتكون مشغل الاتصالات الوحيد في المنطقة الذي يصل إلى هذا المستوى الريادي، حيث تعكس هذه الإنجازات مجتمعة حرص زين على ترسيخ أفضل الممارسات العالمية في مختلف عملياتها، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وتواصل زين الكويت دفع مسيرة التطوير والتحسين المستمر لأنظمتها وعملياتها التشغيلية، انطلاقا من رؤيتها الرامية إلى جعل التميز والجودة جزءا أساسيا من ثقافتها المؤسسية، بما يدعم الابتكار ويرفع الكفاءة ويعزز تجربة العملاء، ويكرس مكانتها كشركة تكنولوجيا رائدة تقود التحول الرقمي في الكويت والمنطقة.

84,4٪ من قيمة المعاملات داخل السوق المحلي عبر وسائل الدفع غير النقدية

40 مليار دينار مدفوعات إلكترونية خلال 9 أشهر.. و«ومض» يعزز التحول الرقمي



أحمد مغربي

سجلت عمليات الدفع الإلكتروني في الكويت نشاطا لافتا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بعدما بلغت القيمة الإجمالية لمعاملات الدفع الإلكتروني داخل البلاد نحو 40 مليار دينار، في مؤشر يعكس التحول المتسارع في أنماط التعاملات المالية، وتزايد اعتماد الأفراد والشركات على القنوات الرقمية لإنجاز المدفوعات اليومية، بالتزامن مع توسع البنوك المحلية في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطوير حلول الدفع الحديثة.

وأظهرت بيانات بنك الكويت المركزي استحواذ المعاملات غير النقدية على 84,4٪ من إجمالي قيمة التعاملات خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2026، مقابل 15,6٪ لعمليات السحب النقدي عبر أجهزة الصراف الآلي، بما يعكس المكانة المتقدمة التي باتت تحتلها وسائل الدفع الإلكترونية في السوق المحلية، مع استمرار استخدام النقد ضمن منظومة المدفوعات.

وتصدرت أجهزة نقاط البيع قنوات الدفع غير النقدي من حيث القيمة بحصة بلغت 39,1٪، تلتها المدفوعات عبر المواقع الإلكترونية بنسبة 35٪، فيما استحوذت خدمة الدفع الآني «ومض» على 25,9٪، لتبرز أهمية التحويلات المالية الفورية إلى جانب المدفوعات المرتبطة بعمليات الشراء المباشر والتجارة الإلكترونية.

وعلى مستوى عدد العمليات، سجلت وسائل الدفع غير النقدية نحو 1,08 مليار معاملة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مستحوذة على نحو 96٪ من إجمالي عدد المعاملات داخل الكويت، بما يسلط الضوء على اتساع استخدامها في الأنشطة المالية اليومية، سواء عبر البطاقات المصرفية أو المنصات الإلكترونية أو تطبيقات الهواتف الذكية.

وشهدت أجهزة نقاط البيع تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية، بعدما انتقلت من الاعتماد على تمرير البطاقات وإدخال الرقم السري إلى توفير الدفع اللاتلامسي باستخدام تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، التي بدأ تطبيقها في الكويت عام 2017، قبل التوسع في استخدام المحافظ الرقمية مثل «Apple Pay» و«Samsung Pay»، الأمر الذي أتاح للعملاء سداد مشترياتهم باستخدام الهواتف والساعات الذكية، وساهم في تسهيل عمليات الدفع لدى المتاجر ومنافذ الخدمات.

وبموازاة ذلك، عزز انتشار التسوق عبر المواقع والتطبيقات الإلكترونية أهمية حلول الدفع الرقمي، مع توسع الأنشطة التجارية في توفير خيارات السداد الإلكتروني، سواء لشراء السلع الاستهلاكية أو طلب الخدمات ودفع الفواتير، بما أتاح للمستهلكين إنجاز مشترياتهم عن بعد، ووفر لأصحاب الأعمال قنوات إضافية لتحصيل المدفوعات وإدارة عمليات البيع.

وبرزت خدمة «ومض» باعتبارها إحدى أبرز الإضافات الحديثة لمنظومة المدفوعات الكويتية، منذ إطلاقها في يونيو 2024 من قبل شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت»، بمشاركة البنوك وبناء على توجيهات بنك الكويت المركزي، إذ تتيح تحويل الأموال بين الأفراد بصورة فورية وعلى مدار الساعة، باستخدام رقم الهاتف المحمول عبر التطبيقات المصرفية، دون الحاجة إلى إدخال بيانات الحساب البنكي للمستفيد.

وواكبت البنوك المحلية هذه التطورات عبر تحديث تطبيقاتها المصرفية وتوسيع الخدمات المتاحة للعملاء، بما يشمل التحويلات الفورية وإدارة البطاقات وتسديد الالتزامات المالية، إلى جانب توفير حلول قبول المدفوعات للتجار والشركات، الأمر الذي أسهم في تنويع خيارات الدفع وتعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

وعلى الصعيد التنظيمي، يواصل بنك الكويت المركزي تطوير منظومة المدفوعات الوطنية، بعدما أصدر في مايو 2023 تعليمات محدثة لتنظيم أعمال الدفع الإلكتروني، شملت متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر والأمن السيبراني وحماية العملاء، بما يعزز سلامة المعاملات الإلكترونية وموثوقية الخدمات المقدمة.

وشهد عام 2026 خطوات إضافية في تحديث البنية التحتية المالية، إذ أطلق بنك الكويت المركزي نظام الكويت للمقاصة الآلية (KACH) في يناير، ونظام الكويت لإدارة المنازعات (KDMS) في فبراير، قبل تدشين نظام الكويت لحماية ودفع الأجور (KWPS) في سبتمبر، بهدف تعزيز كفاءة عمليات الدفع والتسوية والرقابة الإلكترونية.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إعلان عن بيع حصه بالعقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع حصه بالعقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/١٢/١٠ – قاعة – ٥ – بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٢/٥٠٦ بيوع/٣

المرفوعة من: بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)

ضد:
١. راشد فالح راجح البوص
٢. نوره محمد راجح الفيصل
٣. بلدية الكويت
٤. بنك الائتمان الكويتي

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)
حصة مقدارها ٥٠٪ من عقار الوثيقة رقم (٢٠١٩/٧٧٤٢) الواقع بمنطقة - الظهر - قسيمة رقم (٣٦٢) قطعة (١) ومساحته (٢٧٨.٩٢ م٢) والمملوكة للمدعى عليه/ راشد فالح البوص وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي وقدره (١٨٠,٠٠٠ د.ك) مائة وثمانون ألف دينار كويتي.

وفقاً لشهادة الأوصاف:
العقار سكن خاص مكون من جزء من السرداب وأرضي وأول وثاني وجزء من السطح ولا يوجد مخالفات.

**** المعاينة:**
عقار النزاع والكائن في منطقة الظهر - قطعة ١ - شارع ٦ - قسيمة ٣٦٢ - منزل ٣٢ والذي يحمل الرقم الآلي ٩١٠٥٥٠٨١ وتمت المعاينة على النحو التالي:
قامت الخبرة بطرق الباب والجرس عدة مرات ولم يستجيب أحد وعليه قررت الخبرة معاينة العقار من الخارج، تبين للخبرة بأن عقار النزاع عبارة عن قسيمة سكنية مكونة من سرداب + أرضي + أول + ثاني + سطح وكسوته الخارجية سيجما ويقع على شارع واحد بالإضافة إلى سكة خلفية ومساحة العقار ٢٧٨.٩٢ م٢ (حسب وثيقة التملك) (مستند ٣ - مرفق الخبرة رقم (٣) ويوجد به ارتداد خلفي يوجد به دوانية.
قام السيد خبير الدراية بمعاينة العقار على الطبيعة من الخارج تمهيداً لإعداد تقريره بقيمة العقار، أما بشأن الريع فلم يتبين للخبرة عما أذا كان العقار يدر ريعاً أم لا.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:
١. ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٦٦ من قانون المرافعات.
٢. حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣. تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

المستشار
نائب رئيس المحكمة الكلية